تحديات و أبعاد التحرير المالي على الدول بين النقمة والنعمة

د.بدروني عيسى
جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر

الملخص:
لا أحد ينكر بأن ما كانت تصبو إليه العولمة المالية لم يتحقق في كثير من الدول، لقد لقيت عمليات التحرير المالي مرتعا خصبا في ضل ارتفاع سعر البترول، وهاهي اليوم تعود على نفسها بالسلب حيث لم يبق لمعظم الدول المجال للتكلم حتى عن نفقاتها اليومية، وحالاتها الأمنية، فكيف بها أن تساير تطورات النظام المالي العالمي، بين هذا وذاك لم يبقى أمام هذه الدول إلا أن تطرق أبواب المستحيل لفك لغز نموها على أحوال البترول المجهولة، كيف تنمو الدولة اقتصاديا منحصرا في البترول، فأين التنويع الذي هو شرط أساسي لاستمرار الشعوب وتخفيض المخاطر.
الكلمات المفتاحية: العولمة المالية، التحرير المالي، التنويع، التنمية الاقتصادية، المخاطر.

Abstract :
No one denies that what they aspire to financial globalization has not been achieved in many countries , has received financial liberalization processes fertile ground lost in the high oil price and here today back on itself negatively , where did not stay for most countries field to speak up for their expenditures daily , and its security , let alone to keep pace with the global financial system developments , between this and that did not remain in front of these countries, however touched on the doors impossible to decode the mystery growth on the unknown oil conditions how they grow the state economically limited to petroleum , where diversification which is a prerequisite for the continuation of peoples and reduce risks .
Key words: financial globalization, financial liberalization, diversification, economic development, risk.

مقدمة

شهد العالم المالي والاقتصادي كثير من التحديات والأزمات على مدار السنين، ولعل أبرزها الأزمة العالمية الأخير التي لا زالت تحصد ثمارها إلى حد الآن، حيث امتدت أثارها إلى كل العالم بمختلف شرائحه الدولية والمحلية، فلم يسلم من هذه الأزمة أي فرد، وأمام هذه التحديات والصراعات العالمية، أصبح النظر إلى النظام المالي المحلي والعالمي يعطى الأهمية البالغة، بل أصبح هو نقطة توازن الدول، فلا يمكن أن تستمر أي دولة من دون نظام مالي محترم.

وللولوج إلى عالم المال، كان من البديهي القيام بالتحرير المالي، الذي يعتبر سلاح ذو حدين، فإما أن يكون نعمة على الدولة، كما يمكنه أن يكون نقمة عليها، وبين هذا وذاك، توجد احتمالات متعددة.

فالتحرير المالي يعتبر أحد أهم جوانب الإصلاح الاقتصادي، فعلى إثره يمكن أن تتحقق منافع وأثار إيجابية على المتغيرات الاقتصادية إن توفرت العوامل الضرورية والمساندة لذلك، كما يمكن أن يكون للتحرير المالي أثار سلبية على المتغيرات الاقتصادية (بعضها أو كلها)، وعلى إثر هذا تتولد أزمات تضر بالاقتصاد وتزيد حدتها في غياب التدابير الضرورية لنجاح عملية المعالجة.

في ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:**ما هي أهم أبعاد عملية التحرير المالي؟**

يهدف هذا المقال إلى إعطاء أبعاد التحرير المالي ومكانته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومعوقات نجاحه في الدول النامية، ويتم تقسيم هذه المداخلة إلى المحاور الآتية:

- إعطاء لمحة عن التحرير المالي وكيفية ظهوره.
- وشروط نجاح سياسات التحرير المالي، وفوائده وأخطاره.
- التحرير المالي والمالية الإسلامية.
- التحرير المالي بين الواقع والخيال.

1- لمحة عن التحرير المالي

لم يأت التحرير المالي صدفة، وإنما كان نتاج لعدة تطورات متتابعة، وبغية الخروج من مأزق المركزية في تسيير القطاع المالي، كان من الضروري السير نحو الحرية السوقية لقيادة متغيرات الاقتصاد.

1-1. ماهية التحرير المالي

يعتقد البعض أن التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا، ولكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنه ظاهرة تلازمت بنشوء وتطور هذا النظام مرورا بالتجاريين، والثورة الصناعية، والحرب العالمية الثانية والأزمات العالمية وما تبعها من أحداث، وحتى يومنا هذا، مع وجود فارق يتمثل في أن درجة التكامل بين الأسواق المالية في الماضي لم تكن عليه مثلما هو الحال اليوم (بفعل التطورات التكنولوجية)، نظرا لأن التكامل الحالي مرتفع سواء من حيث تقارب معدلات العائد على الاستثمارات المالية، أو المخاطر التي يواجهها المستثمر في حصوله على العوائد المتوقعة، كما ازدادت درجة ترابط أسواق المال المحلية مع العالم الخارجي بفعل اتساع حرية حركة رأس المال عبر الحدود.

ويعتبر التحرير المالي ناتجا أساسيا من نواتج عمليات التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي نادى به كل من R. McKinnon وShaw اللذين يريان أن التحرير المالي يعتبر أفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في الدول النامية وذلك من خلال الرفع من معدلات الفائدة الاسمية إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التعمق المالي،فترتفع كفاءة النظام المالي في جمع الادخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الجيدة مما يحقق للاقتصاد نموا كبيرا.

ويشمل التحرير المالي نوعين: التحرير المالي الداخلي (المحلي) والتحرير المالي الخارجي، فالأول يتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجباري، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، خوصصة البنوك والمؤسسات العمومية، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية، أما الثاني فيعني التحرر من الحضر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات،والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات، و ذلك من خلال:تحرير الأسواق المالية من خلال إلغاء الحضر على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، وإلغاء القيود والضوابط على الاستثمار المباشر والمعاملات العقارية وعمليات الائتمان والمعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية، وكذا تحركات رؤوس الأموال الشخصية.

2-1. مفهوم التحرير المالي

التحرير المالي هو إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال باختلاف آجالها، وإعطاء السوق فاعليتها التامة، كالاستقلال التام للبنوك والمؤسسات المالية في إدارة عملياتها المالية ويكون ذلك بإلغاء القيود التي تكبح هذه الحرية، ولعل أهم القيود هي تلك المتعلقة بالاحتياط الإلزامي سياسة توجيه الائتمان، والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وإمكانية إنشاء مصارف خاصة وطنية أو أجنبية، وتحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي، فيبقى العرض والطلب هو المحدد الرئيسي للأسعار في السوق.

3-1. التطورات العالمية ودورها في عملية التحرير المالي

لقد شهد العالم تطورات سريعة في عدة مجالات أثرت بشكل كبير على النظام المالي العالمي وزاد هذا التأثير الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه المنظمات العالمية كصندوق النقد الدولي، والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، وأمام هذه التغيرات السريعة والهادفة لقد عمدت الكثير من الدول إلى الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي من خلال:

- تخلي الدولة عن مشاركتها في الاقتصاد وترك آليات السوق تعمل وفق قوى العرض والطلب.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص (الخوصصة).
- تقليل أو إزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية.
- توفير المناخ المناسب لاقتصاد طموح ومتطور.

كما أصبحت العولمة من أبرز المظاهر في التطور العالمي على جميع المستويات، فالعولمة يعني الحركة النشطة والحرة للمبادلات العالمية المالية والتجارية، والعولمة متبنيه من طرف منظمات عالمية مثل البنك العالمي، لخدمة مصالح الدول العظمى والتأثير في اقتصاديات الدول النامية، بل التأثير كذلك في مستوى معيشة الناس في هذه الدول، كما يلي:

- صندوق النقد الدولي هو المسئول على إدارة النظام النقدي للعولمة.
- البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، هو المسئول على إدارة النظام المالي للعولمة.
- منظمة التجارة العالمية، هي المسئولة على إدارة النظام التجاري للعولمة.

- الشركات متعددة الجنسيات هي أداة العولمة.

يؤكد بعض الاقتصاديين أن عولمة الأسواق المالية ستتسارع بوتيرة أكبر في القرن الواحد والعشرين وبشكل أكبر مما كان عليه الحال خلال الربع الأخير من القرن العشرين وذلك بسبب جملة من الأسباب والعوامل نوجزها فيما يلي:

- صعود الرأسمالية المالية:لم يكن للتحرير المالي أن ينمو ويتسارع دون أن يتزامن بتنامي الرأسمالية المالية.
- ظهور فائض نسبي كبير في رؤوس الأموال: في ضوء عولمة الأسواق المالية عكس النمو الهائل في تدفقات رؤوس الأموال الدولية وجود حجم كبير من المدخرات والفوائض التي لم تستوعبها الأسواق المحلية مما دفع بها للبحث عن فرص استثمارية خارجية باحثة عن ربح أكبر.
- تطبيق الاتفاق العام لتحرير تجارة الخدمات المالية GATS: حيث كان تخفيف القيود مركزا علىتوسيع العمليات القائمة في تجارة الخدمات المالية، وتعديل الشكل القانوني للوجود التجاري والتعديل التشريعي لملكية الأجانب لمؤسسات مالية محلية.
- تأثير التحرير المالي المحلي بالدولي: لقد أثرت عمليات التحرير المالي الدولي على زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، مشجعة بذلك قيام التحرير المالي في الكثير من الدول.
- ظهور الابتكارات المالية: ارتبط نمو التحرير المالي بظهور عدد من الأدوات المالية الحديثة التي جذبت العديد من المستثمرين، فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية، فقد ظهرت أنواع جديدة من الأدوات المالية التي أطلق عليها تسمية " المشتقات المالية".
- التقدم التكنولوجي والتقني: يرى بول كينيدي صاحب كتاب " الاستعداد للقرن الواحد والعشرين" أنه لولا التقدم الهائل في الرقمنة ذات السرعة العالية لما أمكن للأسواق العالمية أن تعمل كسوق واحدة.

4-1. أسباب ظهور التحرير المالي

لعل أهم أسباب ظهور التحرير المالي، هو قيام بعض الدول (خاصة النامية) بكبح القطاع المالي عن طريق مجموعة من السياسات والقوانين والقيود الكمية والنوعية، التي تقف كعائق أمام استعمال القدرات المالية المتاحة في تطوير الاقتصاد الوطني، ولعل أهم دليل على سلبية هذه العوائق هو المكانة التي تحتلها تلك الدول ووضعيتها المالية العالمية، حيث أن غالبية الدول التي تستعمل الكبح المالي مصنفة في ذيل الترتيب سواءا اقتصاديا أو ماليا.

لقد اقتنعت الدول المتطورة بأن الهدف الأساسي للاقتصاد هو النمو، وأن التحرير المالي هو الأداة المناسبة لتحقيقه، فبغية تحقيق هذا، عمدت الكثير من الدول إلى السعي نحو التحرير المالي تدريجيا بما يتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستهدفة، فقامت تلك الدول بإزالة العوائق والقيود التي كانت تحد من حرية التعاملات المالية، وتبديلها بسياسات تشجع وتنمي الفكر الاقتصادي والمالي للدولة ككل.

وليس هذا فقط، بل أصبحت المنظمات العالمية على غرار صندوق النقد الدولي من بين الدعائم المساندة للتحرر المالي، فقد تدخلت تلك المنظمات في كثير من الدول، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سواء إجباريا أو طوعيا، فالدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مثلا عليها ان تلبي طلبات هذه المنظمة، فصندوق النقد الدولي مثلا هو المسئول على وضع القواعد التي تحكم سياسات سعر الصرف وبسيطرة هذه المنظمات أصبحت الدول الضعيفة ترضخ لكثير من المطالب، منها:

- الاقتصاد الحر أي التحرير المالي والخوصصة...الخ.
- رفع الدعم على السلع الاستهلاكية وإتباع سياسات التقشف.
- رفع الحماية على المنتجات المحلية والتركيز على التصدير للخارج (فما من دولة تستطيع التوقف عن بيع البترول إلى الدول الغربية) ولكن العكس موجود.
- رفع القيود على التجارة الخارجية، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب دون قيود.

إذا كل هذه المنظمات تعمل من أجل خدمة أفكار المذهب الرأسمالي لا غير، وحماية شركات الدول العالمية (مثل و م أ)، لهذا يمكن القول بأن مثلث الرأسمالية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة)، كان له دور مهم في ترسيخ فكرة التحرير المالي من خلال البرامج المقترحة والمساعدات المقدمة للدول.

ومن بين الأسباب الداعمة للتحرير المالي هو تكامل أسواق المال الدولية، والآثار التي تركتها على الدول التي تتبع الكبح المالي مقابل ما تجنيه الدول المتقدمة من هذا التكامل، ومن هذا المنطلق فقد عمدت الكثير من الدول النامية إلى محاولة التكامل مع هذه الأسواق رغبة منها في تحقيق التقدم والازدهار.

وأمام هذه التطورات، والتكنولوجية المهيمنة على العالم، فقد زادت التأثيرات والتأثرات بعمليات التحرير عبر العالم، فقد ساعد تطور الاتصالات على تقريب الزمن، وتسريع وتيرة انتقال رؤوس الأموال، حتى أصبح التحرير المالي لابد منه، خاصة في ظل ظهور الأسواق الافتراضية (على الانترنيت فقط)، التي ليس لها حدود جغرافية، وإنما متواجدة في كل مكان تتواجد فيه شبكة الاتصالات.

2- شروط نجاح سياسة التحرير المالي

لكل سياسة شروط وأسس تحدد نجاحها، فلا يمكن الخوض في التحرير المالي من دون دراسات محكمة للوقوف على كل جزئياته قبل البدء في عملية التحرير المالي، ولعل أهم الشرط نجد:

2-1. استقرار الاقتصاد الكلي

تعتبر متغيرات الاقتصاد الكلي مثل تضخم، سعر الصرف، ميزانية الدولة والقوانين والتشريعات، وغيرها من المتغيرات، تعتبر من بين أهم محددات نجاح سياسة التحرير المالي فرضا أن القوانين تغير من سنة لأخرى، أو أنها لا تخدم المستثمرين، فإنه مهما كانت الرغبة في التحرير المالي فلن تنجح، لذلك فإن استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومسايرتها للتطورات تعتبر أول وأهم محدد لسياسة التحرير المالي.

لذا وجب أن تكون السياسات المتبعة في الدولة (كالسياسة النقدية أو المالية) موجهة للاستقرار ومدروسة جيدا قبل اتخاذها، ولها أبعاد واضحة المعالم.

2-2. التطور المالي

يرى الخبراء في مجال الاقتصاد أن التطور المالي أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي فهو يسرع وتيرة التحرير، ويحفز النمو الاقتصادي.

2-3. التدرج في عملية التحرير المالي

من غير الممكن تخيل تحرير مالي كامل بين عشية وضحاها فكل سياسة تتطلب فترة ممكن تكون أطول حتى تؤتي بثمارها، فالتحرير المالي وجب أن يمر بمراحل، والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- حيث يتم البدء بالإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وصولا إلى السيطرة المالية، تحقيقا للاستقرار الاقتصادي.
- بعد ذلك يتم تحرير التعاملات المالية تدريجيا، وصولا إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لولوج عالم التعاملات المالية (مؤسسات وبنوك) لزيادة المنافسة في بيئة المال والأعمال.
- فتح المجال للتنافسية والكفاءات الخارجية، والتسلسل في رفع القيود على التعاملات الأجنبية وسعر الصرف.

الجدول رقم 01: مراحل التحرير المالي الأمثل

القطاع	داخلي	خارجي
الحقيقي	المرحلة (1) – إستقرار الإقتصاد. – تحرير الأسعار. – إلغاء الرسوم الضريبية من أجل تقديم إعانة للمؤسسات الإقتصادية. – تدعيم الخوصصة.	المرحلة (3) – تحرير العمليات الجارية (إلغاء الحواجز التجارية). – خلق سوق الصرف وقابلية التحويل الخارجي للعملة.
المالي	المرحلة (2) – هيكلة وخوصصة الجهاز المصرفي المحلي. – خلق وتفعيل السوق النقدي.	المرحلة (4) – إلغاء الرقابة على حركة وتنقلات رؤوس الأموال. – قابلية التحويل الكلي للعملة.

Source : Mohamed Jaber Chebbi, « Existe-t- il un lien entre la libéralisation financière et les crises bancaires dans les pays émergents ? », Cahiers de Recherche EURIsCO, Cahier n° 17, 2005, P 7. Disponible sur l'URL suivant : http://basepub.dauphine.fr/bitstream/handle/123456789/5962/3F5F67DBd01.pdf?sequence=1 (Consulté le 12/08/2013)

2-4. الإشراف والرقابة على القطاع المالي

يعتبر هذا العامل من بين أهم العوامل المساعدة على نجاح عملية التحرير المالي، فهو بمثابة الحكم الراشد، وذلك من خلال:

- محاربة البيروقراطية والفساد، وإرساء الشفافية المالية.
- حماية المستثمرين باختلاف شرائحهم وأصحاب الأموال، وضمان السير الحسن للعمليات المالية.
- توفير سوق مالية واضحة المعالم، وليست حكرا لجهة ما.

2-5. قاعدة قانونية تتماشى مع التطورات العالمية

تعتبر القوانين المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول فكلما كانت تتماشى واحتياجات المستثمرين، كلما سهل ذلك عملية التحكم في التحرير المالي واستمراره، فمن الضروري جدا أن تتوفر قوانين تحمي حقوق الملكية بأنواعها (الخاصة والعامة، الفردية والجماعية، المحلية والأجنبية)، مع توفر نظام قضائي شفاف وذو كفاءة عالية لمعالجة القضايا بأسرع وقت ممكن، كما يجب أن تكون البنية القانونية تخدم جميع شرائح المستثمرين والمجتمع.

2-6. الموضوعية

إن التوجه نحو التحرير المالي يتطلب التجرد من العاطفة والأحاسيس الهدامة فكم هي الدول التي تدعي التطور، وهي لا زالت تراوح مكانها، نظرا لتهميش الموضوعية.

2-7. بنية مؤسسية محترمة

لا يمكن للتحرير المالي أن يخدم الدولة إن لم يكن لديها مؤسسات محترمة في عددها وعتادها، والأهم من ذلك أن تكون محترمة في مواردها البشرية (المستوى العملي والعلمي –ليس العدد)، خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المالية في البلاد، حيث أنها تعتبر الدليل المباشر على مدى نجاح التحرير المالي (يحدد من النظر في نجاحات هذه المؤسسات)، فلا يمكن تخيل دورة دموية من دون تامة من دون جسم سليم.

فلا يمكن تخيل نجاح واستمرار التحرير المالي من دون وجود مؤسسات بمختلف أنواعها قادرة وقوية في أعمالها، فمن دون مؤسسات محترمة لا يمكن الكلام عن التحرير المالي.

2-8. مواجهة تحديات التحرير المالي

بما أن هناك أثار سلبية للتحرير المالي، فوجب على الدولة أن تكون دائما مستعدة لمواجهة أي تحديات جديدة، كأن يتم تطوير نظام الرقابة لرصد أي تغيرات ليست في صالح الدولة(تبييض الأموال، التهريب ...الخ)، ووضع خطوط الائتمان (الطوارئ) وتوفير الحلول للتغيرات المرتقبة (المنبئ بها).

2-9. قاعدة بيانات

تعتبر قواعد البيانات (الحقيقية –تعبر عن الواقع) من بين أهم الأساسات للتطور والأبحاث في شتى المجالات، فتوفير البيانات والسهر على التأكد من صحتها وإيصال المعلومات إلى مستخدميها بكل شفافية يدل على وجود الطعم المناسب للتطور، أما غياب القواعد البيانية أو عدم الثقة بها يعتبر عائق أمام نجاح عمليات التحرير المالي.

3- فوائد ومخاطر التحرير المالي

التحرير المالي سلاح ذو حدين، فكما يعتبر من أهم متطلبات النهوض بالاقتصاد الوطني، يعتبر كذلك نقمة على الدول التي لا تحسن التعامل معه.

3-1. فوائد التحرير المالي

إن من بين الفوائد التي يمليها المطالبون بالتحرير المالي هي:

- انخفاض تكاليف التعامل المالي بفعل التنافسية العالمية الناتجة عن دمج الأسواق المالية العالمية ببعضها البعض، بتقريب المسافات والأزمنة، أين يصبح الفرد قادر على متابعة استثماراته عن بعد وبكل حرية دون تدخل الدولة في ذلك.
- تسريع العمليات المالية، بفعل العولمة والتطورات التكنولوجية، أين أصبح العالم وكأنه قرية صغيرة جدا، لا يكاد البعد يذكر، حيث أصبح بإمكان البائع مثلا أن يتحصل على مداخله دون الحاجة إلى تنقل.
- معادلة سعر الخطر، والاستفادة من الميكانيزمات المختلفة لمواجهته، ذلك أن ربط أسواق المال يساعد على توفير التنويع للمستثمرين، فتصبح المنافسة قائمة فتتساوى الفرص لكل المستثمرين.
- الحرية التامة في الاستثمار، نظرا لتوفر إمكانيات الإحلال الاستثماري، والمالي، فالتحرير يعط المستثمر كامل الحرية في اختيار كيفية استثماره ومكانه والمدة و...الخ.
- تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة إدارة أفضل للمخاطر بوفرة التنويع الاستثماري، لا يكاد أن يختلف عن هذه النقطة أي فرد، فالوفرة تعني انخفاض سعر المعروض، وهذا ضروري لتطور قطاع المال والأعمال.
- نقل التكنولوجيا المالية، وتطوير القطاع المالي، ذلك أن التحرير المالي يساعد على انتقال التكنولوجيا المستعملة فيما بين الدول والقطاعات، وتنتقل خلالها أساليب تطوير الاقتصاد.

- القضاء على القطاع المالي غير الرسمي، وظهور مؤسسات مالية متخصصة وتنوعها، وهذا من منطلق الحرية في التعامل وكبح البيروقراطية، أين يصبح السوق هو المحدد الأساسي للاستثمار وليس أطراف (الدولة مثلا).
- التنويع في المنتجات المالية لتغطية جميع احتياجات المستثمرين، من خلال دخول المنتجات المالية الأجنبية وعوامل تطوير المنتجات المحلية.
- ضمان أفضل تخصيص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق والقطاعات، فعندما يصبح السوق هو المحدد الأساسي للاستثمار يصبح عامل الربح هو المقابل للمخاطرة في الاستثمار.
- توحيد السوق المالية العالمية بفضل التطورات التكنولوجية، أين تشتد المنافسة.
- تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية لتمويل الاقتصاد ورفع فعالية الأسواق المالية، ويظهر ذلك جليا من خلال تطور البورصات العالمية والمؤسسات المالية.
- الحد من الاحتكارات المالية والمصرفية وتوفير بيئة مالية تنافسية.

2-3. مخاطر التحرير المالي

كما للتحرير المالي فوائد، فإن له مخاطر، يمكن تلخيصها فما يلي:

- التعرض للهجمات المضاربة والصدمات الدولية، بفعل الربط بين القنوات المالية العالمية الناتجة عن التحرير المالي.
- هروب رأس المال المحلي، وإمكانية تراجع الاستثمار المحلي مقابل الأجنبي، وهذا في حالة عدم توفر البنى التحتية للاستثمار في البلد.
- هيمنة الدول العظمى على المالية العالمية، واستعمالها كسلاح لاحتلال الدول والسيطرة عليها، وهذا واقعي أين تصبح الدول العظمى فارضة للسياسات المالية العالمية، وما على الدول الضعيفة إلا احترامها وتزكيتها.
- زيادة لا تماثل المعلومات بدرجة تعجز عن مواجهتها تلك الدول الضعيفة، فكثرة التنويع يولد نوع من اللاشفافية في مصداقية المعلومات المتضاربة في السوق، خاصة في ظل تطور القطاع التكنولوجي.
- التعرض للمخاطر الناجمة عن التقلبات العالمية المفاجئة، نظرا لحرية الأعمال المالية.
- مخاطر دخول الأموال غير الرسمية (غسيل الأموال)، خاصة في ظل تزايد التوترات السياسية وعصابات المخدرات و...الخ.

4- التحرر المالي والمالية الإسلامية

يعتبر الكيان المالي للدول من أخطر وأهم تحدي يواجه في بيئة المال والأعمال، فكثيرا هي الدول التي تحذي سبل دول متقدمة أو ناجحة ماليا، إلا أنها لا تستطيع ولا تحسن من شيء، بل تزيد التخلف تخلفا، فمن غير المعقول تصور نظام مالي غربي ناجح في بيئة إسلامية، كما لا يمكن أن ينجح تطبيق نظام مالي إسلامي في بيئة قانونية تخدم النظام المالي الغربي، فكل نظام له أسسه وضوابطه لا يمكن فصلها عنه.

نعم لقد تم اعتماد بعض صيغ التمويل الإسلامي في كثير من الدول تماشيا مع موجة التحرير المالي وذلك لجلب أكبر قدر ممكن من المدخرات، صحيح هذا، ولذلك إذا تم النظر إلى العملية المالية من ناحية التكلفة فسوف يظهر بأن العامل وراء تقبل تلك العمليات الإسلامية في البلدان الغربية هو محاولة تخفيض التكاليف لا غير، واستعمال الوفرات المالية التي تتداول في السوق غير الرسمي (حسب النظرة القانونية له).

ولعل أهم التحديات التي تواجه النظام المالي الإسلامي، ما يلي:

- تحديات الوعي المالي الإسلامي: فنجاح المالية الإسلامية يتطلب وجود عقول إسلامية أما محاولة فرض منتجات مالية إسلامية بعمال يفتقرون للشريعة الإسلامية وفي بيئة اجتماعية متخلفة إسلاميا فلا تنجح السياسة مهما طال زمن تواجدها.
- تحديات مؤسسية وتنظيمية: لكل نظام متطلباته وأسسه، فنجاح النظام المالي الإسلامي يتطلب بيئة قانونية إسلامية، وسياسات داعمة تخدمه، أما قيام بنوك إسلامية في بيئة قانونية ربوية، فهذا كذب وافتراء، وإن كان ظاهرا يعتبر صحيح، فمن ذا الذي يدعي عيش السمكة في البر، أو الذئب في الماء، بطبيعة الحال لا وألف لا.
- تحديات تشغيلية: فقيام التعاملات الإسلامية يتطلب قاعدة تشغيلية خاصة به، من منتجات وأدوات مالية (الهندسة المالية) تلبية لمتطلبات المستثمرين، وكذلك الحاجة إلى عمال أكفاء إسلاميا.
- المنافسة غير المتكافئة مع البنوك التقليدية: نعم غير المتكافئة، فالبنوك التقليدية لها قانون يحمي نظامها، إما البنوك الإسلامية تعمل في بيئة قانونية خاصة بالبنوك الربوية، فكيف يستويان؟ فضلا عن التطورات المالية العالمية في ظل التحرر والعولمة المالية، أين أصبح النظام المالي العالمي (البنك العالمي وغيره) يخدم مال وأعمال دول على حساب دول مهما كان المر.

- الاتفاقيات الدولية: جل الاتفاقيات الدولية لا تخدم بتاتا قيام المصاريف الإسلامية، نعم لأن قيام المصاريف الإسلامية يعني قيام الإسلام، وقيام الإسلام يعني المساس بالأديان الأخرى أي المساس بمكانة الدول العظمى، وهذا ما لا يرضاه الغرب.
- حرب الأسماء: لقد تم استعمال مسميات إسلامية لجلب العملاء والمستثمرين، أما الحقيقة بنظرة شرعية تؤكد غياب الروح الإسلامية من هذه الأسماء (النفاق)، فكيف هذا والعالم المالي واثق من أهمية الثقة في النجاحات المالية؟
- المخاطرة: يقوم النظام المالي الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة (أي المشاركة في المخاطرة)، وهذا المبدأ يتنافى مع تطلعات المستثمرين الذين يبحثون دائما عن تقليل المخاطر فمن يريد الإسلام وجب عليه أن يدفع أولا.

5- التحرير المالي بين الو اقع والخيال

شهد العالم فترة من العولمة المالية لمدة ليست بطويلة، أين كان لسعر البترول الدور الكبير في زيادة مداخل الكثير من الدول العربية وشمال إفريقيا، لكن وللأسف فالكثير من هذه الدول لم تحذر من مخاطر حصر الاقتصاد في البترول فقط، وبقيت تتغنى بالأرصدة المحترمة دون التفكير في تنمية القطاع الحقيقي من صناعة وتجارة وخدمات، أين وصل الحد ببعض الدول بالتغني بالمشاريع على الورق من دون دراسة ولا أبعاد واضحة.

فقد أبرزت الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي، علاوة على الأبحاث التي قام بها عدد من الباحثين المستقلين، الكثير من الألغاز المحيرة والتناقضات، على سبيل المثال، كان من الصعب إقامة الدليل على أن الدول التي حررت تدفقات رؤوس الأموال إليها قد شهدت نمواً اقتصادياً مستداماً نتيجة لذلك التحرير بل إن العديد من الأسواق الناشئة شهدت انحداراً ملموساً في معدلات الاستثمار، كما لم يسفر تحرير تدفقات رؤوس الأموال عن استقرار الاستهلاك في تلك الأسواق.

وعلى عكس من ذلك، فقد حققت الدول الأقل اعتمادا على التمويل الأجنبي (الصين، الفيتنام، الهند مثلا) نجاحات خارقة، لذلك فالدول العربية هي بحاجة إلى تفسير مختلف الأسباب التي تبقي معدلات الاستثمار والنمو منخفضة في أغلب الدول الفقيرة، في حين يقول التفسير المعتاد .ذلك التفسير الذي أعطى الدافع إلى تحرير تدفقات رأس المال .إن الدول النامية مقيدة فيما يتصل بالادخار، فإن حقيقة تحرك رأس المال إلى الخارج بدلاً من إلى الداخل في أغلب الدول النامية الناجحة تشير إلى أن القيد يكمن في مكان آخر. فالقيد الحقيقي يكمن على الأرجح في جانب الاستثمار.

لا يمكن إنجاح عمليات التحرير المالي بتوفير المال، وإنما المشكلة الرئيسية تتلخص في ندرة المشاريع الخاصة الحرة والعزوف عن الاستثمار في المصانع والمعدات، أي تدني الروح المقاولاتية والجري وراء الكسب السريع من دون المرور على القطاع الحقيقي، وخلف نقطة الضعف هذه تقبع العديد من التشوهات المؤسسية والسوقية المرتبطة بالأنشطة الصناعية وأنشطة القطاع الحديث الأخرى في البيئات ذات الدخول المتدنية.

فحين تعاني الدول من انخفاض الطلب على السلع الاستثمار، فإن التحرير المالي لا يشكل حلاً طيباً، ذلك أن التجارة في مثل هذه الدول لا تحتاج بالضرورة إلى المزيد من التمويل، بل إلى توقع أصحاب العمل الحصول على قدر أكبر من الأرباح، وقد يؤدي التحرير المالي هنا إلى تعقيد الأمور، حيث أنها تميل إلى رفع قيمة العملة المحلية وجعل الناتج في أنشطة التصدير أقل ربحاً، وبالتالي إضعاف الحوافز الدافعة إلى الاستثمار.

فماذا حققت الدول التي تبنت التحرير المالي دون البحث في العقول، طبعا لم تفلح، وإن فلحت فلم تستمر وعلى هذا فإن النمط السائد في اقتصاد الأسواق الناشئة، التي بادرت إلى التحرير المالي، كان يتسم بتدني معدلات الاستثمار في القطاعات الحديثة من الاقتصاد، وتباطؤ النمو الاقتصادي (بمجرد أن يبدأ ازدهار الاستهلاك في لعب الدور المنتظر منه).

الحقيقة أن الخيار بات أكثر صعوبة وتعقيداً بالنسبة للدول التي سلكت مسار العولمة المالية بالفعل. ذلك أن التعامل مع أسعار الصرف يكون أكثر صعوبة حين يصبح رأس المال حراً في الدخول والخروج وفقاً لهواه. إلا أن العلاج ليس مستحيلاً .ما دام صناع القرار يدركون الدور الحرج الذي يلعبه سعر الصرف وضرورة إخضاع تدفقات رأس المال إلى المتطلبات التي تفرضها القدرة التنافسية.

نظراً لكل الجهود التي بذلتها الأسواق الناشئة على مستوى العالم سعياً إلى الوقاية من التقلبات المالية، فإن من حقها أن تسأل أين تستطيع أن تجد الجانب المجزي في مسألة التحرير المالي؟ وهو السؤال الذي ينبغي عليها جميعاً أن تتدبره وتبحث له عن إجابة شافية.

فمع تزايد حدة التحرير المالي، وتزايد اندماج وتكامل الأسواق المالية المحلية مع الخارجية، ستفقد الكثير من الدول سيطرتها وسيادتها الوطنية على سياساتها الاقتصادية والمالية، ويتجلى ذلك من خلال فقدان السلطات التنفيذية في البلاد إلى الصلاحيات التي كانت موكلة إليها، وترك التأثير للسوق.

ومع تزايد مستوى التحرير المالي فإن تحديد الأسعار سيخرج عن سيطرة السلطات التنفيذية والمؤسسات المعنية في البلاد، حيث سترتبط الأسعار المحلية وخاصة قصيرة الأجل مع الأسعار الخارجية، لذلك فإن أي محاولة لتحديد الأسعار قد لا تتفق مع مثيلاتها في الخارج يمكن أن

تؤدي إلى حدوث تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل نحو الدولة أو خارجها.وكل هذا سيؤدي إلى الحد من قدرة الدولة على استخدام السياسات لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي وذلك من خلال تأثرها بحركة رأس المال.

فتأثير التحرير المالي على السياسة المالية فإنه يظهر أكثر كلما تزايدت درجة التحرير المالي، ففي الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية، تلجأ الشركات والمستثمرين الكبار في الدول الصناعية للخروج باستثماراتهم لدول تكون فيها معدلات الضرائب ضعيفة، بل لإضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها.

كما أنه مع تزايد خروج رؤوس الأموال خارج الحدود الوطنية بسبب الضرائب ستزداد معدلات البطالة في دول نزوح رأس المال، ولمقابلة ذلك ستضطر الحكومات لخفض معدلات الضرائب على الشركات مما سيؤدي لانخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة عجز الموازنات العامة، وقد تقوم الدولة عندئذ مجبرة بالتخلي عن بعض البرامج الاجتماعية.

خاتمة

يعتبر التحرير المالي عملية لا مناص منها تفرض قبولها عالميا بالشروط والآليات التي يتم التعامل بها حاليا مما لا شك فيه أن للتحرير المالي عدة مزايا كما له الكثير والكثير من المخاطر والانعكاسات على جميع اقتصاديات دول العالم بما فيها الدول النامية وفي هذا الإطار يقول بول كينيدي " إن المضامين التي تنطوي عليها الثورة المالية وثورة الاتصالات تشكل اليوم خطورة أكبر على العالم النامي".

فالتحرير المالي يحدث جملة من المخاطر والانعكاسات السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي خاصة في حالة حدوث حركات فجائية في رؤوس الأموال القصيرة الأجل، كما أنه قد يعرض النظام المصرفي لأزمات حادة بفعل دخول الأموال القذرة، ولمضاربات جنونية، ولهروب الأموال الوطنية وتوجهها نحو الخارج، وكذا التقليل من السيادة الوطنية في مجال تطبيق السياسات النقدية والمالية.

وبالتمعن في ما أحدثه التحرير المالي يمكن القول أنه بالنسبة للدول النامية فإنه لا يمكنها أن تأخذ التحرير المالي بكامله أو أن تتركه بكامله، إذ يجب عليها البحث عن البدائل الممكنة من أجل التعامل معه فمن حق كل دولة اختيار البدائل التي تناسب ظروفها ومشاكلها الخاصة، وبحيث يكون الهدف من تبني التحرير المالي تعظيم المنافع والتخفيض من المخاطر، كما يكون له أثر تنموي ينعكس إيجابا على متغيرات الاقتصاد الكلي، كزيادة معدلات الاستثمار، وزيادة الإنتاجية، والتخفيض من معدلات البطالة، والتخفيض من حجم المديونية الخارجية، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ...الخ.

وعليه فقد يكون من المناسب للدول النامية التمهل النسبي وليس الامتناع الكامل في تبني إجراءات التحرير المالي، إذ عليها اتخاذ جملة من الإجراءات المناسبة (كتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تطوير المؤسسات المالية المحلية، احتواء أزمة الديون الخارجية والسيطرة عليها، إيجاد احتياطات كافية وملائمة اتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات الإشرافية) تؤهلها لمواجهة تحديات العولمة المالية التي تعمل على تجسيد أطروحة أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد.

وخلاصة القول يمكن القول إن مستقبل التنمية والنمو في الدول النامية وإيجاد بيئة اقتصادية متجددة ومستقرة يتطلب نظاما ماليا شامل ومتكامل قادر على المنافسة، منفتح على العالم يشجع الاستثمار ويحوز على ثقة المستثمر المحلي والأجنبي.

وأخيرا؛ إذا كانت العولمة كما يقال هي نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تضع الفرد قبل المجتمع والاستهلاك قبل الإنتاج والمال قبل القيم، فإنه يتعين علينا في هذه الوضعية أن نتساءل إلى أين ستقودنا عولمة الأسواق المالية مستقبلا رغم كل ما حدث ويحدث؟

المراجع:

1- B.Chabha et A. Benhlima, "La bancarisation dans le contexte de la libéralisation financière en Algérie",CREAD, No. 95, 2011.

2- Henry, P. "*Capital Account Liberalization, the Cost of Capital, and Economic Growth*" Working Paper No.: 9488, Mass.: National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2004.

3- Bekaert, G., C. Harvey, and Lundblad. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" *Journal of Financial Economics*, 77(1), 2005, 3-55.

4- Philippe Mamas, libéralisation financière et croissance économique, Paris 1 2001/2002, www.sceco.paris.ivfm.fr.

5- د.بن بوزيان محمد وشكوري سيدي محمد، **التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة تلمسان.

6- أ .محمد زآربا بن معزو ود .آمال حمانة، **قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (2010-1970)**، مجلة الباحث – عدد13 /2013.

7- أ.خاطر طارق وأ.د .مفتاح صالح، **التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السادس عشر ديسمبر2014.

8- د حيدري ونسال موسوي ومحمد كمال كاظم جواد، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي**، قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء، دورية فصلية علمية محكمة تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد١١العدد٤لسنة 2009.

9- رمزي زكي، **المخاطر الناجمة عن عولمة الأسواق المالية**، مجلة دراسات اقتصادية، مؤسسة ابن خلدون للدراسات والبحوث، العدد الثاني،2000.

10- بن علال بلقاسم، **سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها –دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية (1980-2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد/تلمسان 2014/2013.

11- محمد زكريا بن معزو ود . كمال حمانة، **العلاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2010 مقاربة قياسية**، التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون عدد- 53 سبتمبر2013.

12- بلقاسم بن علال، دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة النظام المصرفي الجزائري 1990-2011، الملتقى الدولي 10 للمالية والاقتصاد الإسلامي.

13- بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطور الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

14- عبد المطلب عبد الحميد" العولمة واقتصاديات البنوك" الدار الجامعية 2005.